وشمل الطلب سبعة أشياء، الأول الأمر نحو زرني فأكرمك ومثله قول الراجز: يا ناق سيري عنقا فسيحا ... إلى سليمان فنستريحا، الثاني النهي نحو لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي، الثالث الدعاء كقول الشاعر: رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن، الرابع الاستفهام كقول الشاعر: هل تعرفون لباناتي فأرجو أن تقضى فيرتد بعض الروح للجسد، الخامس العرض كقوله: يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا، السادس التحضيض كقوله تعالى لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق، السابع التمني كقوله تعالى يا ليتني كنت معهم فأفوز وأخرج بقوله محضين من النفي المنتقض بإلا نحو ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا ومن الأمر باسم الفعل نحو نزال فنكرمك فالرفع في هذين ليس إلا وإن مبتدأ ونصب خبره وسنبينها حتم مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل نصب ونحوها في موضع الحال من مفعوله المحذوف ونقديره المفعول المحذوف نصب المضارع وحتم بفتح السين وهو مصدر ستر وأما الستر بكسر السين فهو ما يستتر به والتقدير أن نصبت الفعل حال كون الفعل بعدها أي بعد الفاء المجاب بها ذكر ثم انتقل إلى الخامس فقال **والواو كالفا إن تفد مفهوم مع ... كلا تكن جلدا وتظهر الجزع** يعني أن الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب إضمار أن بعدها ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب وفهم ذلك من تشبيهه بها لكن بشرط أن تكون للجمع وهو المنبه عليه بقوله إن تفد مفهوم مع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ومثله لا تكن جلدا وتظهر الجزع أي لا تجمع بين هذين وفهم منه أنها إن لم تكن للجمع فلا نصب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم إذا أردت النهي عن الأول وأن استيناف النهي عنهما مجتمعين أو مفترقين وبالرفع إذا أردت النهي عن الأول واستيناف الثاني أي وأنت تشرب اللبن وأن بعد شرطا حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن تفد مفهوم مع فهي كالفاء ولا في والا في الفاء للعهد وهي السابقة ثم أخذ في بيان أحكام تختلف بالفاء فقال **وبعد غير النفي جزما اعتمد ... إن تسقط الفا والجزاء قد قصد** يعني أن الفاء المتقدم ذكرها إذا حذفت بعد غير النفي وقصد الجزاء أي الجزم الفعل الذي بعدها وفهم منه أنه إذا لم يقصد

الجزاء

الجزاء فلا جزم بل يكون الفعل مرفوعا فمثال الأمر قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل والأمثلة ما بقي مفهومة من المثل المتقدمة في الفاء وبعد متعلق باعتمد وجزما مفعول باعتمد وإن تسقط الفا شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم والجزاء قد قصد جملة في موضع الحال من فاعل تسقط ولما كان الطلب شاملا للأمر وغيره مما تقدم من كان النهي في اختلاف ذلك والجزم فيه بعد إسقاط الفاء ليس مطلقا بل بشرط نبه عليه بقوله **وشرط جزم بعد نهي أن تضع ... إن قبل لا دون تخالف يقع** يعني أن الجزم بعد النهي مشروط بصلاحية إن الشرطية قبل لا الناهية نحو لا تدن من الأسد تسلم وفهم منه أنه إن لم يصلح وضع إن قبل لا لم يجزم الفعل نحو لا تدن من الأسد يأكلك لأنه لا يصلح أن لا تدن من الأسد يأكلك وشرط جزم مبتدأ وبعد متعلق بجزم أو بشرط وأن تضع في موضع خبر المبتدأ وإن مفعول بتضع وقبل متعلق بتضع ودون في موضع الحال من إن ثم قال **والفعل بعد الفاء في الرجا نصب ... كنصب ما إلى التمني ينتسب** يعني أن الفعل المضارع ينتصب بأن بعد الفاء الواقعة جوابا للترجي كما انتصب بعد الفاء الواقعة جوابا للتمني كما سبق وإنما فصل الفاء في هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز النصب الفراء ومنعه الجمهور واختار المصنف مذهب الفراء ونشاهده عندهما قوله عز وجل لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع بالنصب في قراءة حفص عن عاصم والفعل مبتدأ وخبره نصب ومفعول نصب محذوف اختصارا أي نصب المضارع وما موصوله وصلتها ينتسب وإلى التمني متعلق بينتسب ثم قال **وإن على اسم خالص فعل عطف ... تنصبه أن ثابتا أو منحذف** يعني أن الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالص انتصب بأن ويجوز حينئذ إظهارها وإضمارها وكان حقه أن يذكر هذه المسألة عند ذكر كي فإنها مثلها في جواز الإظهار والإضمار وفهم من قوله وإن على اسم أنه لو عطف على فعل لم ينتصب نحو يقوم زيد ويخرج عمرو وفهم من قوله خالص أنه لو عطف على اسم غير خالص كاسم الفاعل والمفعول لم ينتصب نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وشمل الاسم الخالص الاسم الصريح كقولك لولا زيد ويحسن إلي بالنصب لهلكت فيجوز إظهار أن فتقول لولا

Copyright © King Saud University